Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS)
ISSN (E): 2305-9249 ISSN (P): 2305-9494
Publisher: Centre of Excellence for Scientific & Research Journalism, COES&RJ LLC
Online Publication Date: 1st April 2019
Online Issue: Volume 8, Number 2, April 2019
https://doi.org/10.25255/jss.2019.8.2.279.291

Civil State and its impact on reform

Dr. Tammam Odeh Abdullah Al Assaf
PhD. in Islamic Jurisprudence and Principles
Associate Professor
Faculty of Sharia
University of Jordan

Abstract:
Islam sanctions and affirms the openness of Muslim society to the civilizational outputs of other societies without any a priori sensitivities. This is grounded in digesting and assimilating the civilizational outputs transfused into Islamic civilization from another cultural environment, and indigenizing them in an Islamic cultural environment. The final outcome derived from applying Religion is the establishment of social existence and life on the basis of the guidance of Religion, or what the latter was mute about in the affairs of life which are left to human endeavor. This is in essence what the Islamic state is about: it is a political entity formed by Muslims based on Religion. Emphatically it is not a meta-human state, for it derives what it can from Religion, while leaving up to Muslims to introduce what religion was silent about in the quest to conduct the affairs of the state. The transformation to a state of laws and humanity is in need of the political will which is inclined to overcoming all the obstacles and problems preventing the establishment of the civil state, the liberation of civil society, and removing the restrictions on its activity and efficacy.

Keywords:
Civil state, democracy, secularism, reform

Citation:
Al Assaf, Tammam Odeh Abdullah (2019); Civil state and its impact on reform; Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), Vol.8, No.2, pp:279-291; https://doi.org/10.25255/jss.2019.8.2.279.291.

الدولة المدنية وأثرها في الإصلاح

Dr. Tammam Odeh Abdullah Al Assaf
د. تمام عودة عبدالله العساف
أستاذ مشارك في الفقه وأصوله

الملخص :ـ
يقر الإسلام بانفتاح المجتمع الإسلامي على المنتجات الحضارية للمجتمعات الأخرى من دون حساسية مسبقة ، على أساس هضم وتمثيل المنتوج الحضاري القادم من بيئة حضارية ، وتوطينه في البيئة الحضارية الإسلامية . فينتهي الأمر بإقامة الدين إلى إقامة الحياة المجتمعية للإنسان على أساس ما جاء به الدين من الهدي ، وأما ماسكت عنه من شؤون هذه الحياة فهو أمر متروك للإنسان ، وهذا هو معنى الدولة الإسلامية ، إنها كيان سياسي يقيمه المسلمون على أساس الدين . لكنها ليست دولة فوق – بشرية ، إنها تأخذ من الدين ما جاء به ، وأما ماسكت عنه من أمور هذه الدولة فيعود إلى المسلمين أمر القيام به.[1].
إن التحول نحو دولة القانون والإنسان بحاجة إلى الإرادة السياسية التي تتجه صوب تجاوز كل المعيقات والمشاكل التي تحول دون بناء الدولة المدنية ، وتحرير المجتمع المدني ورفع القيود عن حركته وفعاليته.
الكلمات الدالة : الدولة المدنية ، الديمقراطية ، العلمانية ، الإصلاح .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ؛؛
فقد تباينت الأصوات التي تنادي بالوصول إلى الدولة المدنية في المجتمعات العربية الإسلامية ؛ فبعد أن كان ذلك حكرا على دعاة الحداثة والعلمانية ؛ نسمع الآن هذه المطالبات من الاتجاهات الإسلامية . وكل فريق من المطالبين بمدنية الدولة مدرك أن الدولة المدنية سبيل للإصلاحات المبتغاة في المجتمع .ولكن لكل منهم تصور خاص لمضمون مدنية الدولة .ففي حين يشترط العلمانيون تحييد الدين وإلغائه بالكلية من قوانين الدولة وتشريعاتها كشرط لازم لضمان الوصول للدولة المدنية ، ترى بقية فئات المجتمع أنه لا تناف بين المطالبة بالدولة المدنية وبين جعل الدين مفصل أساسي في الدساتير والتشريعات الوطنية .لذلك عمدت إلى تناول الدولة المدنية بالبحث من جهة نشأتها ، لوازمها ، ومدى إمكانية إسقاط مفهومها بصورته الغربية على واقع المجتمعات العربية والإسلامية ، وأثر ذلك على مسيرة الإصلاح .
لإن الحاجة داعية دائما إلى الإصلاح ؛ لتقويم أي خلل يعتري المسيرة ، فمن مستلزمات المراقبة الدائمة للمسيرة في شتى جوانب الحياة ملاحظة وجود اختلالات أو انحرافات عن جادة الصواب -، سواء أكانت على مستوى الأفراد أم مستوى المجتمع بأسره أم الدولة ككل (حال استشراء الفساد في شتى مواطن وجوانب ومفاصل الدولة) – فتقويم المعوج إصلاح ، وتصحيح الخطأ إصلاح ، والعمل على رفد الصحيح بما يقويه ويعزز مسيرته كذلك إصلاح .
فالمجتمعات الحية لا تنتظر السقوط حتى تأذن بالإصلاح، والحكومات المسؤولة هي التي تبادر إلى كل ماسبق دون انتظار جرس الخطر أن يقرع . وكلما كانت المبادرة والمسارعة ؛ كان الإنجاز والتقدم ، والضد بالضد ؛ لأن تأخر وسائل الإصلاح أو تغييبها بالكلية مؤذن بالهلاك ، والدمار واستنزاف وضياع مقدرات الأمة . فالأمم الحصيفة هي التي لا تضيع ما تم إنجازه ، ولا تهدم ما تم بناؤه ، وإنما تعجل في تقويم مسيرتها في شتى جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ لأنها كلها مرتبطة ببعضها البعض ، لا يمكن تحقيق إصلاح في جانب مع إغفال الجوانب الأخرى .
لأن الفساد إن تسارع إلى مفصل من مفاصل المجتمع لم يلبث أن يستشري في البقية ، أستطيع القول أن المجتمع بنيان واحد كل متكامل لا يمكن عزل أي جانب عن الآخر . إن توافر القناعة التامة من قبل المسؤول بضرورة الإصلاح هي حجر الأساس في التقويم والبناء وإلا فإن مايتم من إجراءات لا يعدو أن يكون إصلاحات مقنعة لا تسمن ولا تغني من جوع.
وجاءت ثنايا هذا البحث في أربعة مطالب بيانها كالآتي :
المطلب الأول: نشأة الدولة المدنية في أوروبا .
المطلب الثاني : الدولة المدنية والديمقراطية .
المطلب الثالث : الدولة المدنية والعلمانية .
المطلب الرابع : الدولة المدنية في الواقع الإسلامي.

---
[1] انظر : عبد الجبار محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري ، ص130.

المطلب الأول : نشأة الدولة المدنية في أوروبا .

صار العقد الاجتماعي شعارا من شعارات الدعوة إلى الإصلاح والتحديث . فقد أسست فكرة العقد الاجتماعي الذي قال به (توماس هوبز 1588- 1679) المفكر الإنكليزي المشهور لذلك الحدث التاريخي الذي نقل أوروبا من وضعية عاشت عليها طوال القرون الوسطى إلى وضعية جديدة تماما متمثلة في الفصل بين الكنيسة والدولة .

فالعقد الذي يؤسس الدولة ليس من نوع عقد البيع ، بل هو تعهد ، مضمونه : يتعهد الأفراد بالتنازل عن حقوقهم في السلطة ، راضين راغبين ، لشخص يجسد إرادتهم العامة . أما هذا الشخص ، فلم يتنازل بشيء ولا يتعهد بشيء ؛ لأنه ليس طرفا في العقد . فتعهد الأفراد بالتنازل عن حقهم في السلطة للحاكم سابق لوجود هذا الحاكم ، ذلك لأن هذا التعهد هو الذي يخلق هذا الحاكم . وبالتالي فهو ليس طرفا . فالعقد الذي يتحدث عنه هوبز ليس من نوع عقد الحكومة الذي يتم بين رعية وراع ، بل هو من نوع عقد الاجتماع .

و تحمل نظرية هوبز تناقضا بين فكرة العقد ، التي يتنازل الشعب بموجبه عن جميع حقوقه للحاكم ، دون أن يكون له حق استرجاعها ، ولا مراقبة كيفية التصرف فيها ، وبين ما يمنحه هوبز من حق الثورة والتمرد للشعب إذا خان الحاكم الأمانة وعمل لمصلحته الشخصية بدل المصلحة العامة [2].

إن هوبز منح السلطة المطلقة للملك ليس ضدا على الشعب ؛ بل ضدا على الكنيسة التي أراد أن يجعلها تحت سلطة الدولة ، أما طغيان الملك الفعلي أو المحتمل فقد قيده بوجوب الخضوع لإرادة الله التي تجسدها قوانين الطبيعة التي من تجلياتها نشوء الاجتماع والدولة . ومن هنا يكون هوبز قد قلب الوضع رأسا على عقب . فجعل الدولة من مملكة الإرادة الإلهية ، وجعل الكنيسة من مملكة القانون المدني ، فالهدف من نظرية هوبز في العقد الاجتماعي هو إخضاع الكنيسة للدولة [3].

وإذا نحن رجعنا إلى تاريخ مفهوم المجتمع المدني في الثقافة الأوروبية سنجد ظهوره قد ارتبط بالتطور الذي شهده المجتمع الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهو التطور الذي شمل ميادين التجارة والصناعة والعلم ، وبالتالي الاجتماع والسياسة .

لقد انتصرت مدينة الأرض على مدينة السماء (مدينة الكنيسة) ، وتفككت الأسرة بفعل الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي ، وحلت محلها الشركات والنقابات والجمعيات ، وهيمنت التجارة ومنطقها ، فتعززت الفردية من جهة ، وساد التبادل والاعتماد المتبادل الذي تؤسسه المصلحة الخاصة من جهة ثانية . وجماع هذه التطورات هي مضمون مصطلح "المجتمع المدني "[4] . إن مفهوم المجتمع المدني كان يتحدد قبل هيغل كطرف آخر إزاء السلطة ، سلطة الكنيسة وسلطة الحكم الاستبدادي .

- مع هيغل أصبح المجتمع المدني يمثل لحظة من التطور في المجتمع الأوروبي تقع بين الأسرة والدولة.
- إذاً ، لمفهوم المجتمع المدني ثلاث دلالات باعتبارات ثلاثة : باعتباره البديل لسلطة الكنيسة على المجتمع من جهة ، والبديل لسلطة الدولة الامبراطورية التي قوامها ثنائية الراعي – الرعية من جهة ، والبديل لهيمنة الأسرة التي تتمثل في الأب الذي يتحول في النظام الأبوي البطريركي إلى شيخ القبيلة من جهة ثالثة [5].

والسؤال المنطقي : بأي معنى يمكن نقل هذا المفهوم إلى مجتمعات لم تعش هذه التطورات مثل المجتمع العربي؛ الذي مازال يحتفظ بالقبيلة كمكون أساسي فيه . إن الاهتمام بقضية المجتمع المدني والتحول الديموقراطي لا بد أن تعالج بأكبر قدر من الاستقلالية ؛ إن المرجعيات الأوروبية في الموضوع سواء أكانت واقعا تاريخيا أو اجتهادات فكرية ، يجب أن تبقى مرجعيات استشارية لا غير . يجب أن لا تنقلب إلى نموذج سلف يهيمن على الفكر ويوجه الرؤية[6] .

فبأي معنى يمكن الحديث عن المجتمع المدني في بلدان العالم الثالث التي تتميز بكونها * لم يتم فيها التحول بعد إلى المجتمع الصناعي التجاري .*مازالت القبيلة وما في معناها ، كالطائفة وغيرها ، تقوم بدور كبير ، وأحيانا بدور حاسم .* مازالت الدولة في بعضها الآخر دولة " الراعي والرعية "[7]

إن كلام المفكرين في أوروبا النهضة والأنوار عن المجتمع المدني كان يخص مجتمعات تنتقل فعلا من المجتمع الزراعي الإقطاعي إلى الصناعي الحداثي . كما كان جزءا من سياق تطور تاريخي ، كان يخضع بكامله للمعطيات الداخلية الذاتية الخاصة بهذا المجتمع الأوروبي أو ذاك ؛ بمعنى غياب التأثير السلبي لأي عامل خارجي . إن كثيرا من المشاكل الداخلية ، الاقتصادية منها والاجتماعية ، التي يعانيها المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت ، قد أمكن تجاوزها بفضل التوسع الاستعماري : الهجرة إلى المستعمرات ، موادها الأولية ، عائدات أسواقها ... وهذه أمور غائبة تماما بالنسبة إلى العالم العربي الراهن . فالمجتمعات العربية لا تعيش حالة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع

---

[2] انظر : الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ص111- 113.

[3] الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ص114.

[4] انظر : المرجع السابق ، ص173.

[5] انظر : المرجع السابق ، ص178.

[6] انظر : الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ص173.

[7] انظر : المرجع السابق ، ص178.

الصناعي ، ولا تسلم من التدخلات الخارجية التي تعيق التطور في هذا الاتجاه ، إضافة إلى وقوعها تحت وطأة استغلال إمبريالي عالمي [8]. وهذه الفوارق الأساسية تفرض عل الباحث الأخذ بعين الاعتبار كلا من الزمان والمكان عندما يفكر في مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المماثلة . فالمطلوب أن نتجه مباشرة إلى الواقع العربي نتلمس منه محددات مفهوم المجتمع المدني كما يمكن أن يفكر فيها داخل هذا الواقع [9].

إن جعل نهايات الغرب بدايات للنهضة ؛ خطر عظيم نبه إليه الكثير من العلماء المصلحين ، فمسيرة الغرب من نقطة بدئه في الحضارة والصناعة حتى الموقع الذي بلغه الآن قد أكسبته مرانا وقوة جعلته عملاقا في الدروب والمجالات التي تطور فيها ، فإذا تعلقنا ونحن الضعاف ، بنهاياته وثمراته ، كنا أقصر منه قامة ، وأضعف بنية ، وأعجز منه في المباراة ، ومن هنا يأتي خطر الضم والإلحاق ، إن لم يكن في الشكل والاحتلال العسكري ففي الاقتصاد والأسواق ، وواقع الحال يشهد بذلك . فالتعلق بسلع الغرب الصناعي وأدواته جعلنا نغير شكل حياتنا بمصنوعات ليست من إنتاجنا، الأمر الذي دمر حرفنا بدلا من تطويرها ، كما صنع الغرب مع حرفه في البدايات، ووقفنا عند إنتاج المواد الخام وبيعها رخيصة لهم ، واستيرادها مصنوعة منهم غالية الثمن . كل ذلك لأننا بدأنا بداية الضعيف المقلد من حيث انتهى الغرب القوي ، ولا نسلك السبيل الطبيعي للتطور . وخير مثال ما صنعه العثمانيون من تنظيمات وإصلاحات أخذوها من الغرب ، فشيد العثمانيون عددا من المدارس على النمط الجديد ، وبعثوا بطوائف من شبانهم إلى الغرب ليحملوا إليهم ما يحتاجون من معارف وعلوم وآداب . وبما صنعته مصر زمن محمد علي عندما نقلت أشكالا وأدوات ووسائل فقط ، فبدأت من حيث انتهى الأوروبيين ، لأن التمدن : نبت طبيعي ، ونمو طبيعي ، وليس نقلا وتقليدا يحسب المقلد الضعيف أنه باقتناء ثمراته قد بلغ منه الغاية والمراد ، وهو إن سلك هذا الطريق دمر إمكانياته الضعيفة ، وربط واقعه بعجلة الأقوياء ربط تبعية واستغلال[10].

المطلب الثاني : الدولة المدنية والديمقراطية .

ظهرت الديموقراطية بوصفها أبجدية الاجتماع السياسي المدني ، حتى يمكن أن يقاس تاريخ مدنية المجتمعات البشرية، من خلال تمثلها وتجسيدها لهذه الفكرة ، كمفهوم أو ممارسة أو مثل أعلى ، بل ظلت حتى اليوم بمثابتها (اليوتوبيا المستحيلة) أي أنها فكرة مستحيلة الإنجاز ، فهي لا تكاد تقترب من شكل أرقى ، إلّا وتدب أسئلة الحرية الإنسانية ضاجة ومحتجة على عيوبها ، وما يعتورها من نواقص ، وعلى هذا فإن الديمقراطية ظلت المعادل السياسي والاجتماعي والثقافي لسؤال الكينونة الإنسانية عن الحرية المفتوحة على اللانهاية [11].

ولا يزال هنالك عقبات تمنع البعض من قبول الديمقراطية ، وتجعلهم يعتقدون أن الإسلام يرفض الديمقراطية ، وأن الديمقراطية تخالف الإسلام . بالإضافة إلى تصور البعض أن الديمقراطية عقيدة ومذهب في مقابل العقيدة الإسلامية، وهو لهذا يرفضها باعتيار استحالة الجمع بين مذهبين متناقضين، وفي المقابل هناك من يرفض الإسلام بحجة ضرورة الأخذ بالرأسمالية والعلمانية لتطبيق الديمقراطية ، وبما أن الإسلام يرفض الرأسمالية والعلمانية معا، فلا بد إذن من رفض الإسلام لأجل الديمقراطية [12] . كذلك قالوا : الديمقراطية مستحيلة بلا العلمنة ، عقلا وتجربة تاريخية ، العلمنة لا لإبعاد الناس والمجتمع عن الدين ؛ بل لإبعاد الدين كمقدس عن استخدامه الذرائعي المدنس ، من قبل سلطات إسلامية ظلت عبر التاريخ ، لا تؤمن سوى بقدسية وثنيتها السلطوية ، باستثناء لحظة تزكية خاطفة في ظلام العصور ممثلة بأخلاقية عدد من الخلفاء الراشدين[13] .

ويجلي هذا الفهم الخاطئ الحقائق الآتية :

1- إن المفهوم الأثيني – المذهبي للديمقراطية لم يعد يحتل وجودا ملموسا في الفكر السياسي العالمي ، وإن التوجه السائد يؤكد أن الديمقراطية مجموعة آليات لتنظيم الحياة السياسية للمجتمع.
2- إن التطورات المتلاحقة على مفهوم الديمقراطية قد فصلتها عن الإطارات الفلسفية والعقائدية التي نشأت في رحمها ، وقد أنتج هذا التطور ما يسمى بالديمقراطية المعاصرة التي تحرص على التأكيد على كونها آليات وإطارا عاما للحياة السياسية ، وأنها ليست عقيدة .
3- إن ظروف النشأة لأي مفهوم لا تعني أن هذا المفهوم سيبقى أسيرا لظروف نشأته ؛ لأن من طبيعة المفاهيم أنه تطور نفسها ثم لا تلبث أن تستقل بنفسها وتنفصل عن ظروف نشأتها ، وهذا ينطبق بشكل صارخ على الديمقراطية تحديدا[14] .

---

[8] انظر : المرجع السابق ، ص193.

[9] انظر : الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ص180.

[10] انظر بتصرف : عمارة ، محمد ، العرب والتحدي ، دار الشروق ،ط1، 1991، ص 290.

[11] عيد ، عبدالرزاق ، الديمقراطية ومسألة العلمانية ، دار الفكر ، ط1، 1999م، ص 11- 12 .

[12] عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، دار الفكر ، ، ط1 ، 1999م ،ص 168- 170 .

[13] المرجع السابق ، ص221.

[14] عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، ،ص 168- 170 .

فالديمقراطية نظام إنساني ، يؤكد على قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية ، ويقوم على أساس مشاركة كل الأفراد في تنظيم شؤون الحياتية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية) . وهذا يعني إعطاء الفرصة لأعضاء المجتمع ، للمشاركة بحرية في القرارات التي تخص كل مجالات حياتهم ، مما يؤدي إلى نوع من الاتفاق العام بصدد القرارات التي تؤثر عليهم جميعا ، وتعتمد الديمقراطية على مبدأ الحرية والمساواة والعدالة ، لا تمييز ولا تمايز لأحد على آخر بسبب الجنس ، أو الدين ، أو اللغة ، أو الطبقة الاجتماعية ، أو الثروة ، أو الجاه [15].فالديمقراطية ليست انتصار الواحد ، ولا تحول الشعب إلى حاكم ، إنها على العكس من ذلك جعل المؤسسات تابعة للحرية الشخصية والجماعية ، فهي تحمي هذه الحرية من السلطة السياسية – الاقتصادية ، من جهة ومن القمع الذي يمارس من قبل القبيلة والتقاليد من جهة ثانية . وهي تحمي نفسها من نفسها أيضا ، أي من عزلتها داخل نظام سياسي مغلق بين لا مسؤولية الدولة وطلبات الأفراد[16].

ففي الديمقراطية تتعدد الاجتهادات السياسية والاجتماعية والفكرية ؛ لأنه من حقك أن يكون لك رأي خاص بك ، تعلنه وتجاهر به دون خوف أو تردد ، ودون أن يحاسبك أحد ، لا عقاب ولا مصادرة ولا حجر ، ولا تخويف لأصحاب الرأي . وليس من حق المختلفين في الرأي أن يمسك أحدهم للآخر سلاحا ليقتله أو يهدده . الرأي لا يصح أن يقف في وجهه ومواجهته إلا الرأي الآخر فمن صراع الآراء تتبلور الاتجاهات الصائبة ، ويحقق المجتمع التقدم الذي ينشده[17] .

إن تطبيق أو تعزيز الديمقراطية يتطلب شروطا يجب توافرها مثل الوعي السياسي ، المستوى التعليمي ، وتطور مفهوم المواطنة بإطاره القانوني ، والولاء للدولة كحاضنة للجميع ورمز يحترم ويضحى من أجله ، وانحسار الانتماءات الضيقة والتقليدية ، وأهمية وجود طبقة متوسطة وعريضة ؛ لأنها الأساس في التغيير والاستقرار ، ووجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة مثل الأحزاب السياسية ، والجمعيات والنقابات والاتحادات النوعية ، يضاف إلى ذلك مستوى معيشي جيد يستطيع الفرد من خلاله تلبية احتياجاته ومتطلباته الحياتية ، فالخبز أحيانا قبل الديمقراطية . إن نجاح الديمقراطية يعتمد على توافر البيئة الاجتماعية الحاضنة لتلك المضامين القادرة على تنميتها وحمايتها والحفاظ عليها [18]. والديموقراطية بالنسبة إلى العالم العربي اليوم تعني تشييد صرح دولة القانون ، دولة يحكمها دستور يضمن فعلا استقلال القضاء ، وينقل مزيدا من الصلاحيات إلى كل من الحكومة والبرلمان ، ويدقق في الاختصاصات ، ويحدد المسؤوليات ، وبذلك يوضع حد نهائي للاستظلال بمظلات[19] . فالمعركة الحقيقية التي تقودها شعوبنا ضد التخلف تتطلب استلهام المعطيات الحضارية في الإسلام بوصفه معطى ثقافيا تاريخيا في المجتمعات العربية والإسلامية ؛ لضمان انخراط الجماهير الشعبية في المعركة ، وبناء الحياة السياسية على أساس الآليات الديمقراطية لضمان عدم قيام الاستبداد السياسي في هذه البلدان ، وهو ما يعد من أكبر عوائق النهوض الحضاري ، وهذا يتطلب البحث في إمكانية وكيفية الدمج بين المشروع الحضاري الإسلامي من جهة والآليات الديمقراطية من جهة أخرى[20] ؛ لأن الممارسة الديمقراطية لها قواعد وأصول ، أعلن رأيك ، قل كلمتك ، أعط صوتك في الانتخابات لمن تريد ، أنت حر ،ولكن ليست هناك حريات مطلقة بغير حدود ، وإلا لأصبحت فوضى ، وتحول المجتمع إلى غابة ، البقاء فيها للأقوى ، وليس لصاحب الحق . إن وسيلة التعبير هي الفرق بين الحريات والفوضى ، وبين المجتمع المتحضر والغابة. والعدوان على الحريات يمكن أن يأتي من السلطة ، ويمكن أيضا أن يأتي من أفراد ، أو حزب ، أو قوة من القوى الاجتماعية ، أو من مجموعة من الناس . أي أن أعداء الحرية من الممكن أن يكونوا في السلطة ، ومن الممكن أن يكونوا خارج خارج السلطة ، ولكنهم يريدونها ويطمعون فيها ، ويريدون الانقضاض عليها . وتختلف نوايا وأهداف أعداء الحرية من بلد لآخر ، ومن زمان لآخر ومن ظرف لآخر [21] .

إن موقف الإسلام من المنتجات الحضارية غير الإسلامية ، مما قد يستحدث فيها من تغيير وتبديل ، ليس موقف الرفض المطلق ، وليس موقف القبول المطلق ؛ لأن الإسلام دين ينظم شؤون الحياة جميعا ، ولذلك لا بد من عرض كل تغيير جديد يطرأ على مظاهر الحياة الإنسانية على مبادئ الإسلام ، وأحكامه الخاصة بهذا المجال الذي طرأ التغيير فيه وحينئذ فما خالف أحكام الإسلام لا بد أن يرفض نهائيا ، وبصورة قاطعة وحاسمة ، وأما ما اتفق مع أحكام الإسلام أو لم يخالفها ، ولم تكن هذه المسألة من جزئيات مبدأ إسلامي عام فإن الإسلام يرحب به ، بعد أن يطبعه بطابعه ، ويسبغ عليه روحه وسمته المميزة [22] ، والواقع أنه ليس في الإسلام ما يمنع من الاستفادة من معطيات

---

[15]ناصر ، إبرايم ، التربية المدنية (المواطنة) ، مكتبة الرائد العلمية ، عمان ط1 ، 1994م، ص142.

[16]محفوظ محمد ، تحرير الديني الدولة المدنية طريقا ، مؤسسة الانتشار العلربي ، ط1 ، 2010 ، ص180.

[17]البنا ، رجب ، الأمية الدينية والحرب ضد الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997، ص43.

[18]مشاقبة ، أمين والمعتصم بالله علوي ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد " إطار نظري " ط1 ، عمان ، ص76.

[19]الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، ص232.

[20] عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، 103- 104 .

[21] انظر : البنا ، رجب ، الأمية الدينية والحرب ضد الإسلام ، ص36 – 37 .

[22] عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، نقلا عن رسالتنا لجماعة من العلماء ص 72 .

الحضارة المختلفة في الماضي والحاضر والمستقبل ، ما دامت لا تتعارض مع نص أو مبدأ أو قاعدة إسلامية ، أو مادام مسكوتا عنها ، أو مادامت في منطقة الفراغ ، وما دام بالإمكان أسلمتها .

لقد حدد الإسلام الكثير من القيم العامة في الحكم والمسألة السياسية ؛ مثل الاستخلاف والشورى وغيرها ؛ لكنه لم يحدد الآليات لتنفيذ هذه الأحكام ، وتحقيق هذه القيم ، وبناء عليه يمكن للمسلمين أن يبتدعوا آليات ووسائل لتنفيذ أحكام الشريعة ، وتحقيق مقاصدها العامة وهذه الآليات والوسائل قضايا تطبيقية وتنفيذية وليست مذهبية ، والمسائل التطبيقية مرتهنة بالظروف وملابسات الواقع والإمكانات وغيرها من العوامل البشرية المتغيرة ، ويمكن للمسلمين أن يستعيروا من غيرهم بعض هذه الأدوات التنفيذية إذا كانت محققة للمطلوب ، ولم يكن فيها ما يخالف الإسلام، أويؤدي إلى مفسدة، وينطبق هذا على الديمقراطية التي توصلت إليها الخبرة البشرية لضبط العملية السياسية في المجتمع وأنه يمكن إدخالها في المجال الثقافي الإسلامي ، خاصة إذا استطعنا البرهنة أن الإسلام لا يمانع في تحديد فترة تولي الحاكم بمدة زمنية محددة، ،وأنه يجب انتخابه بشكل دوري ، وأنه يتعين تشكيل مؤسسات برلمانية تنظر في التشريعات وتصرفات الحكومة ، وأن يدعى الناس إلى التصويت الدوري ، وأن يسمح للطامحين في تولي السلطة في أن يبثوا الدعاية لأنفسهم بطريقة علنية عبر وسائل الإعلام المتاحة ، وهذه كلها من آليات الديمقراطية[23] .

ولايوجد دليل قاطع ، ولا دليل نظري مقنع ، على أن الرأسمالية شرط لازم في إقامة الديمقراطية ، وحتى لو سُلِّم جدلا بأن ظروف النشأة التاريخية للديمقراطية قد اقترنت بالرأسمالية والعلمانية فهذا لا يعني أن تكون الديمقراطية حبيسة تلك الظروف . فالممارسة الديمقراطية مشروطة بكون أفراد المجتمع السياسي أحرارا ، وثمة علاقة طردية بين حجم الديمقراطية وحجم الحرية ، فلا يمكن أن توجد الديمقراطية دون أن توجد الحرية ، وهذه الحرية هي شرط إقامة الديمقراطية [24].

إن ما يميز الديمقراطية الإسلامية هو حتمية تبنيها للشريعة الإسلامية كلها ، لا بعضها ، وجعلها القرآن والسنة مصدرين لا غنى عنهما من مصادر التشريع ، وضرورة سعيها لتطبيق هذه الشريعة بكل جوانبها العقدية والأخلاقية والعبادية ، ولكن ليس على الناس كافة ، وليس على المسلمين كافة ، وإنما على المسلمين الذين يرغبون في الانضواء تحت لوائها وتنظيم أسلوب حياتهم على أساسها . غير أن الدولة الإسلامية الديمقراطية يجب أن تحتضن أيضا تشريعات أخرى تتيح للمسلمين غير الملتزمين ، أن يختاروا طرائق حياة أخرى ، وأن يخضعوا لقوانين تقع ، كلها أو بعضها ، خارج الإطار التشريعي الإسلامي ، كما أنه يجب على هذه الدولة أن تستوعب قوانين مستمدة من شرائع أخرى يرغب بعض مواطني الدولة الإسلامية في أن يلتزموا بها وأن ينظموا معيشتهم بناء عليها . إن المسلمين الملتزمين والممارسين للشعائر يدركون أكثر من غيرهم مدى المعاناة والظلم الذي تعرضوا له في مجتمعات عربية وإسلامية تفرض عليهم قوانين غير إسلامية أو تفرض حالة غير إسلامية على أرض الواقع ، وترغمهم على التقيد بها. فكيف يمكن للمسلم أن يرتكب الظلم نفسه . كل ذلك يعني أنه يتوجب على الدولة المدنية الإسلامية أن تضمن دستورها الشريعة الإسلامية جميعا ، بالإضافة إلى شرائع غير إسلامية ، مدنية أو دينية ، تستجيب لمتطلبات مواطنيها من غير المسلمين ، كما أنه يجب على أي قوى ، أو حركات غير إسلامية تصل إلى سدة الحكم بوسائل ديمقراطية ، ألا تعمد إلى إلغاء التشريع الإسلامي جزئيا أو كليا ، بل أن تحافظ على وجوده الدستوري والقانوني لحفظ حق الأقلية الإسلامية أو المعارضة الإسلامية في الانضواء تحت لوائه والالتزام به .

هذا يعني أن التشريع الإسلامي جميعا يفترض أن يبقى داخل البنية الدستورية للدول العربية والإسلامية ، بقطع النظر عن طبيعة الحكم واتجاهاته العقائدية والفكرية والسياسية ، ذلك أن دسْترة الشريعة الإسلامية داخل آليات التعاقب على السلطة يجب أن يشكل خصوصية أساسية وجوهرية للمجتمعات العربية والإسلامية[25] .

المطلب الثالث : الدولة المدنية والعلمانية.

تتعالى أصوات العلمانيون العرب منادية بتحويل الدولة إلى العلمانية ؛ معللين مطالباتهم بأن العلمانية شرط لازم للوصول إلى مدنية الدولة ، وأحاول هنا الإبانة عن مدى دقة هذه الدعوى وصوابيتها من جهة لزوم العلمانية لمدنية الدولة ؛ وصلاحية استنساخ التجربة الغربية بكافة مفرداتها وإلصاقها بواقع مجتمعات الدول العربية والإسلامية . كما يحاول العلمانيون العرب شن هجوم جديد يقوم على استراتيجية الربط الشرطي بين الديمقراطية والعلمانية، وركوب موجة الديمقراطية واتخاذها جسرا لتنشيط الدعوة إلى العلمانية ، بمعنى محدد هو إبعاد الإسلام (تحت عنوان دين) عن العملية السياسية (تحت شعار (فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية)[26] .

إن المجتمع المدني في الفكر الأوروبي مجتمع متحضر ، لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة . فالفارق كبير بين مدلول عبارة المجتمع المدني داخل اللغة العربية ، وبين مفهومها في الفكر الأوروبي[27] . فالإسلام يرفض وجود سلطة دينية للسلطان ، إذ أنه يرفض الكهنوت الذي عرفته المسيحية الكاثولوكية الأوروبية لرجال الدين ، وهو الذي جعل لهم

---

[23] انظر : المرجع السابق ،ص 165- 168.

[24] انظر : المرجع السابق ، ص 179 -182.

[25] انظر : مهنا ، فريال ، لا ديمقراطية في الشورى ، دار الفكر ، ط1 ، 2003م ، ص 197 – 198 .

[26] انظر : عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري ، ص 229.

[27] الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ص172 .

سلطة على العقائد ، وقرارا في الإيمان ورقابة على ضمائر الناس .كذلك الحال مع القاضي والمفتي وشيخ الإسلام ، ليس لأي منهم أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام ، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية [28]. فلا يوجد في الإسلام سلطة دينية خاصة ، ولا سلطة روحية خاصة ، وفي الدولة الإسلامية لا سلطة إلا لسلطة الدولة ، وهي سلطة مدنية بشرية ، وليست سلطة دينية ولا إلهية ، وهذا أمر استقر عليه وعي المسلمين منذ عصور الإسلام الأولى ، حتى محاولات بعض الخلفاء امتلاك سلطة دينية لم تنجح ، ولم يشهد التاريخ الإسلامي توترا بين الدين والدولة رغم كل التوترات التي شهدها بين الدولة والمجتمع . لكن مشكلة العلمانيين العرب أنهم لا يعرفون التاريخ العربي الإسلامي أو أنهم يقرأونه بعيون أوروبية ، واليوم يقر كل مفكري الحركة الإسلامية بأن الدولة الإسلامية دولة بشرية رغم أنها تطبق الشريعة الإسلامية ، وأن الحاكم يستند إلى سلطان بشري ، هو سلطان الأمة ، رغم أنه مكلف من بين جملة أمور أخرى ، بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية[29] . فضلا عن أنه لا معنى في الإسلام لإقامة التعارض بين الدين والدولة . إن هذا التعارض لا يكون له معنى إلا حيث يتولى أمور الدين هيئة منظمة تدعي لنفسها الحق في ممارسة سلطة روحية على الناس ، في مقابل سلطة زمنية تمارسها الهيئة السياسية : الدولة .

وهذا النفي للسلطة الدينية ليس هو علمانية الغرب التي تفصل الدين عن الدولة ، فالإسلام دين وشرع ، فقد وضع حدودا ورسم حقوقا ، ولا تكمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود[30] .

إن تحويل العلمانية إلى دين ، يحمل من القداسة والتبجيل ما تحمله الأديان التقليدية من هذه السمات ، وجعلها مصدرا للقيم في حين أنها لم تكن في ظروف نشأتها أكثر من قاعدة إجرائية ، ولا يؤدي تحويل العلمانية إلى مذهب قائم بذاته – أي إلى مصدر لقيم متميزة من قيم المجتمع – إلى نقل نموذج القيم الثقافية القومية التي شهدتها مرحلة نشوئها ، أي القيم الثقافية الأوروبية ، وهي عملية ثبت عدم جدواها وعقمها ؛ بل وخطرها على أية حال[31] .

إن فصل الدين عن الدولة ، الذي كان ممكنا وإشكاليا في معناه الكامل في الغرب ، غير ممكن في معناه الكامل في حالتنا ، على الأقل فإن المسيحية في الغرب وافدة ، بينما الإسلام والمسيحية في حالنا نابعة ، نبعت منا ونبعنا منها ، وهذا تعقيد إضافي ونوعي لا بد من مراعاته، والبناء عليه ، وسواء أكان الدين لدينا إسلاميا أم مسيحيا ، فإن غاية ما هو متاح من دون كسر ، هو التمييز بين الدولة والدين ، إلى الحد الذي يمكن أن تترتب عليه أفكاروسلوكيات تقترب من نحو من أنحاء الفصل النسبي ، أي من دون بلوغ التحام قسري ، بمعنى أننا قد نكون مدعوين إلى حماية الدين وصيانته من الدولة ، ومن آليات إنتاجها ومترتبات أدائها ، أي صيانة الثابت من المتغير ، حماية للمتغير بالضرورة ، أي الدولة ، من الثابت كذلك ، باعتبار أنهما حقلان من الضروري والمفيد أن يتناغما في النتائج ، من دون خلط عشوائي أو تعسفي ، أو غير منهجي بينهما ، معرفة ووظيفة . آخذين باعتبارنا أن عملية التمييز التي تجوهرت فصلا في الغرب ، لم تفصل تماما ، وما زال الحراك السياسي والاجتماعي ، بنسبة أو بأخرى ، في الغرب محكوما بشائبة الدين ، ولكنها أي عملية التدين نسبيا ، أدت فيما أدت إلى حفظ الدين في سياقه ومساره الإنساني الفاعل ، بعدما كان الخلط قد عرضه إلى الارتهان لسياق المتغير ، أي الانحدار بفقدان المصداقية ، باعتباره ملاذا لا منصة انطلاق ضد الآخر ، أي ضد الذات المحصلة [32]. إن الأنظمة العلمانية التي أقيمت في الدول العربية لم تنتج الديمقراطية ، فإذا كانت العلمانية هي الأساس الفلسفي للديمقراطية فما بال الأنظمة العلمانية في العالم العربي والإسلامي . وهذا يعني أنه من الممكن أن تكون الدولة علمانية دون أن تكون ديمقراطية ، كما أنه من الممكن أن تكون ديمقراطية دون أن تكون علمانية بشرط أن تضمن الحرية والمساواة على أساس أن هذه أعمدة الديمقراطية وسماتها الجوهرية [33] . فالحرية تعني في جوهرها توفر المناخ الملائم للأفراد ، لكي يعبروا عن ذواتهم، ويظهروا مواهبهم وإمكانياتهم . كذلك يراد بها القدرة على اختيار ما نريد ، وفي نفس الوقت التمتع بقدرة مماثلة على عدم اختيار ما لا نريد . فغياب الحرية ينتج وبشكل ملموس ، غياب الإنسان والفكر ، وينتج أيضا تفتت الشعب ، وترهل الأمة وسقوطها في هوة من العجز والسلبية والانحطاط ، وهذا يعني أن الإنسان لا يقرر مصيره إلا عندما يكون حرا[34]. والحرية في نهاية الأمر هي القدرة على الاختياربين عدة أشياء ، أي حرية التصرف والعيش والسلوك حسب توجيه الإرادة العاقلة ، دون الإضرار بالآخرين ، أو دون الخضوع لأي ضغط إلا ما فرضته القوانين العادلة الضرورية وواجبات الحياة الاجتماعية ، ويجب أن تتوازن الحرية مع المسؤولية التي يضطلع بها الفرد في حدود استعداداته وقدراته[35]"فقوله تعالى : " إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا" (سورة الإنسان : آية 3) بنص هذه الآية الشريفة نستطيع أن نلتقط مقترنين أساسيين هما

[28]عمارة ، محمد ، العرب والتحدي ، دار الشروق ،ط1، 1991، ص 250.

[29] انظر : عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، ،ص 238.

[30]انظر : عمارة ، محمد ، العرب والتحدي ، ص 250.

[31] انظر : عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، ،ص 243.

[32]فحص ، هاني ، الإسلام والديمقراطية من كتاب الإسلام المعاصر والديمقراطية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، 2004م ، ص 10 – 11 .

[33] انظر : عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، ،ص 233- 235 .

[34]ناصر ، إبرايم ، التربية المدنية (المواطنة) ، مكتبة الرائد العلمية ، عمان ط1 ، 1994م، ص 131

[35]المرجع السابق ، ص133.

1- الحرية قيمة موضوعية ، يمكن أن تتحقق في العالم الخارجي ، ولو لم يكن ذلك ممكنا لم يُطلق الله تعالى للإنسان حرية الاختيار .

2- إن الاعتراف بالحرية كقيمة يمكن أن تحقق مصداقها الموضوعي الخارجي ، فهو شرط التحرر ، أي الارتقاء إلى مصاف التكريم الإلهي ، مع التأكيد على ضرورة التوعية بالحرية قبل الممارسة ؛ فالحرية كممارسة يجب أن يسبقها فكر تربوي يكشف عن المعنى والأهمية والمقياس والحدود والنتائج ؛ لأننا نتحدث عن الحرية الواقعية التي نمارسها في حياتنا العملية ؛ حرية الاختيار ، اختيار العقيدة والكلمة والنظام والعمل , وهذه الحرية الموضوعية التي نريد أن نمارسها وسط المجتمع ، وبشرط المجتمع ، ومن أجل أنفسنا ومن أجل المجتمع ، الحرية من أجل الحاضر ، والمستقبل، الحرية التي بوساطتها نبغي تعزيز الماضي الإيجابي ، وتصحيح الماضي السلبي ، مثل هذه الحرية العظيمة ليست هبة ، وليست لحظة جاهزة بل صيرورة تعتمد على مسبقات ضرورية من أهمها الوعي والثقافة والعلم والتربية [36]. وليست الحرية في الإسلام مفهوما سياسيا ، وإنما هي جزء من المنظومة القيمية الإسلامية ، وتشمل جميع أبعاد وحقوق الحياة البشرية الفردية والجمعية معا ، ولهذا فإن الحرية الإسلامية مفهوم إنساني وسياسي واجتماعي واقتصادي شامل ، بحيث أن قيم الحرية وأشكالها ينبغي أن تتحقق في كل الحقول ، وعلى مختلف المستويات والصعد . وعند التحقيق في كثير من القيم والمبادئ الإسلامية نجد أنها ترتد إلى مقصد الحرية التي جاء التشريع الإسلامي من أجل المحافظة عليها ، ومنع عوامل وأسباب الاعتداء عليها [37]. لقد طرحت مسألة العلمانية في العالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين طرحا مزيفا ؛ بمعنى أريد منها أن تعبر عن حاجات معينة بمضامين غير متطابقة مع تلك الحاجات : إن الحاجة إلى الإستقلال عن الأتراك في إطار هوية قومية واحدة ، والحاجة إلى الديموقراطية التي تحترم حقوق الأقليات ، والحاجة إلى ممارسة العقلانية للسياسة ، هي حاجات موضوعية فعلا ، إنها مطالب ، كانت ولا تزال ، مطالب معقولة وضرورية في عالمنا العربي ، ولكنها تفقد معقوليتها وضروريتها ؛ بل مشروعيتها أيضا عندما يعبر عنها بشعار ملتبس كشعار " العلمانية " . من أجل هذا كانت المناداة بضرورة استبعاد شعار العلمانية من قاموس الفكر العربي وتعويضه بشعاري " الديموقراطية " و" العقلانية " ، فهما اللذان يعبران تعبيرا مطابقا عن حاجات المجتمع العربي : الديموقراطية : تعني حفظ الحقوق ؛ حقوق الأفراد وحقوق الجماعات، والعقلانية تعني الصدور في الممارسات السياسية والدينية عن العقل ومعاييره المنطقية والأخلاقية ، وليس عن الهوى والتعصب وتقلب المزاج . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنه لا الديموقراطية ، ولا العقلانية يعنيان بصورة من الصور استبعاد الدين ، كلا . إن الأخذ بالمعطيات الموضوعية وحدها يقتضي منا القول إنه إذا كان العرب هم " مادة الإسلام " حقا ، كما يقول القدماء ، فإن الإسلام هو روح العرب لارتباطه الجوهري باللغة العربية من خلال القرآن الكريم الذي يقول عنه الأصوليون : " العربية جزء ماهيته " . ومن هنا ضرورة اعتبار الإسلام مقوما أساسيا للوجود العربي : الإسلام الروحي بالنسبة إلى العرب المسلمين ، والإسلام الحضاري بالنسبة إلى العرب جميعا ، مسلمين وغير مسلمين .

إن التمسك بمبدأي الديموقراطية والعقلانية ، بدلا من شعار العلمانية ، وإحلال الإسلام المكانة التي يجب أن يحتلها في النظرية والممارسة ، تلك من جملة الأسس التي يجب أن تنطلق منها عملية إعادة بناء الفكر العربي من المحيط إلى الخليج[38] . تقول الليبرالية الدينية بما أن النظم الفكرية الدينية القديمة، تعكس فهم السلف للحقائق الدينية ، فإنها لن تكون مفهومة أو مستساغة من قبل الإنسان المعاصر . ولأجل أن تغدو الحقائق الدينية في نظر الإنسان الحديث مفهومة مستساغة ، ويكون لها اسهامها وحضورها في سوحة الذهنية والوجدانية ، يتعين أن تقطع حبل وصلها عن العلوم والمعارف والمناهج والرؤى التي اعتمدها الماضون [39].

كذلك يقولون إن الديمقراطية مستحيلة بلا العلمنة ، عقلا وتجربة تاريخية ، العلمنة لا لإبعاد الناس والمجتمع عن الدين ؛ بل لإبعاد الدين كمقدس عن استخدامه الذرائعي المدنس ، من قبل سلطات إسلامية ظلت عبر التاريخ ، لا تؤمن سوى بقدسية وثنيتها السلطوية ، باستثناء لحظة تزكية خاطفة في ظلام العصور ممثلة بأخلاقية عدد من الخلفاء الراشدين[40] .

---

[36]انظر : الشابندر ، غالب ، أسس أولية لتعزيز الحرية الإسلامية ، من كتاب الإسلام المعاصر والديمقراطية ، ص 185 -186.

[37]محفوظ محمد ، تحرير الديني الدولة المدنية طريقا ، مؤسسة الانتشار العلربي ، ط1 ، 2010 ، ص 39 – 40 .

[38]الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، ص 85- 86

[39]ملكيان ، مصطفى ، تجاذبات العلاقة بين الإسلام والليبرالية من كتاب الإسلام المعاصر والديمقراطية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، 2004م ص147.

[40]عيد ، عبد الرزاق ، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام ، دار الفكر ، ط1 ، 1999م ، ص221.

لقد أصبحت كلمة العلمانية قرينة لكلمة الكفر بالله وأصبح من الصعب إعادتها إلى مفهومها الحقيقي وهو الفصل بين أمور الدين وأمور الدنيا ، بحيث يكون التعامل في أمور الدين بالتسليم لأوامر الدين الجازمة والالتزام بالمبادئ الجوهرية في العقيدة ، وإطلاق حرية العقل والبحث العلمي في شئون الدنيا [41].

المطلب الرابع : الدولة المدنية في الواقع الإسلامي.

الفرع الأول : إمكانية الدولة المدنية في الواقع الإسلامي .

يقر الإسلام بانفتاح المجتمع الإسلامي على المنتجات الحضارية للمجتمعات الأخرى من دون حساسية مسبقة ، ليس على أساس الانتقائية المكانيكية ، وإنما على أساس هضم وتمثيل المنتوج الحضاري القادم من بيئة حضارية ، وتوطينه في البيئة الحضارية الإسلامية ، ما دام ذلك لا يخالف القيم العليا للحضارة الإسلامية ، وهذا مافعله المسلمون الأوائل حين خرجوا من الجزيرة العربية ليصطدموا بحضارات أخرى من جهة ، وحينما برزت لديهم حاجات جديدة خاصة لجهة تنظيم الدولة وإداراتها ، مما لم يكن القرآن أو الرسول صلى الله عليه وسلم قد تعرض له من جهة أخرى[42].

ولا بد من الإشارة إلى حقيقة أساسية ينبغي إدراكها بعمق في مجالنا العربي والإسلامي ، وهي كل محاولة أو جهد أو مشروع يستهدف التغيير والتجديد في الاجتماع الإسلامي ، يأتي من خارج الإمكانات التي يختزنها النص الديني سوف تفشل ، وبطريق أولى فإن الفشل سيكون نصيبها إذا جاءت من موقع العداء للدين والتناقض معه .

من هنا فإن إعادة الاعتبار للعقل ، لا تعني ممارسة حالة القطيعة أو العداء مع قيم الدين ومتطلباته العقلية الإيمانية ؛ وإنما على العكس من ذلك تماما . حيث أن تأكيد مرجعية العقل هي من أجل العودة الواعية إلى النص الديني لاستنطاقه ، وتوليد إمكاناته المختزنة[43] .

فينتهي الأمر بإقامة الدين إلى إقامة الحياة المجتمعية للإنسان على أساس ما جاء به الدين من الهدي ، وأما ماسكت عنه من شؤون هذه الحياة فهو أمر متروك للإنسان ، وهذا هو معنى الدولة الإسلامية ، إنها كيان سياسي يقيمه المسلمون على أساس الدين . لكنها ليست دولة فوق – بشرية ، إنها تأخذ من الدين ما جاء به ، وأما ماسكت عنه من أمور هذه الدولة فيعود إلى المسلمين أمر القيام به ، ويمكننا من هذا المنطلق أن نفهم العلاقة بين الدين والدولة في الإسلام إن الدين يتدخل في حياة المسلمين بقدر ما هو من شأن الدين ، كما جاء في القرآن ، أما ما هو ليس من شأن الدين فقد ترك أمره إلى الدولة تتدبره بالإنسجام مع الشأن الأول حتى لا تقع الدولة في تناقض داخلي مع نفسها دون أن يعني ذلك القول بفصل الدين عن الدولة كما يقول بعضهم[44].

ومن الضروري أن نوضح حقيقة جوهرية هامة جدا ، وهي أن هناك فارقا بين الدين والتدين ، بين الإسلام كما أنزل من رب العالمين ومن مصارده الأصلية في الكتاب والسنة ،والإسلام كما فهمه ناس في عصور مختلفة بمفاهيم مختلفة، وفسروا النصوص تفسيرات أخذت ألوانا مختلفة من آثار عقائدهم الدينية القديمة ، التي كانوا يعتنقونها قبل إسلامهم ، أو أعطوا للنصوص الإسلامية مفاهيم ثقافية من تأثيرات ثقافتهم الأصلية ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن بعضهم دخل الإسلام عن إيمان حقيقي بهذا الدين وأضاف وفسر بحسن نية متأثرا بتكوينه الديني والثقافي السابق ، وأن بعضهم دخل الإسلام من باب التقية ، أو ارتداء لباس هذا الدين الجديد ؛ الذي أصبح لأهله امبراطورية وملك كبير ، فدخل في الإسلام ليندس وسط أهله ، ويحتل الصفوف الأولى، ويؤثر في الإسلام من خلال تفسيراته الخاصة الغريبة عن حقيقة الإسلام ، وهذا ما يعرف بالإصطلاح المعاصر بتدمير العدو من الداخل ، فالإسلام تحول إلى مظلة كبرى تحوي الصالح والطالح ، والعالم والجاهل ، والمخلص والمخادع ، وأصبح الجميع يتحدثون بلسان واحد ، ويستخدمون مصطلحات واحدة ، ويستندون إلى نفس الآيات والأحاديث في الوقت الذي عاشت فيه الشعوب الإسلامية تحت أمية لا تقرأ ولا تكتب ، ومعرفتهم بالإسلام تتم من خلال مايسمعون ، ونتيجة الأمية لا يستطيعون التفريق بين ما هو جوهري وغير جوهري ، فالواقعون تحت سيطرة الجهل يختزلون أحكام الإسلام بمعيار الحلال والحرام ، ولا يستطيعون فهم أن ما هو حرام هو المعارض معارضة كاملة لتعاليم الإسلام ، وأنه لايكون حراما إلا بنص واضح صريح . فهناك فرق بين الحرام والمكروه والعوام لا يفرقون ؛ لأن التفرقة تحتاج إلى ثقافة دينية . كما أن العوام يختزلون العلاقة مع الله بالإيمان والكفر ، فإما أن تكون مؤمنا مئة بالمئة أو كافرا ، وهذا مخل لأن هناك كفر يخرج صاحبه من الملة ، وهناك فسق لا يخرج صاحبه من الملة ، فالأمية الدينية هي السبب وراء التطرف والإرهاب ؛ لأن الجماعات المتطرفة تستغل جهل الناس العاديين بدقائق الدين ، وتقوم هي بتقديم أصول الدين كما تريد هي ، وتشرح وتستفيظ بالشرح ، وتستخدم وسائل الاتصال الشخصي . من هنا جاءت الهجمة لترفع شعار أن هذا المجتمع كافر ؛ لأنه لايطبق الشريعة ؛ ولأنهم يستغلون الأمية الدينية ، فإنهم يقدمون أفكارا لا يعرف عامة الناس أصلها ، ولا يعلمون تاريخ أي فكرة منها ، وفي أي ظروف نشأت وتطورت ، وما إذا كانت تنطبق علينا في الوقت الحاضر ، أم أنها كانت مصالح في زمن مضى ، ولقوم كانت لهم ثقافة وظروف اجتماعية وحضارية ، وجذور دينية مختلفة عما نحن عليه الآن ونتيجة للأمية الدينية لا يعرف الأميون أن المسلم الحق يجب عليه ألا يسارع بالحكم على أحد بالكفر لأن الإيمان

---

[41] البنا ، رجب ، الأمية الدينية والحرب ضد الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997، ص76.

[42] انظر : عبد الجبار محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري ، ص130.

[43] محفوظ ، محمد ، الحرية والإصلاح في العالم العربي ، ص79.

[44] انظر : عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، ،ص 189- 191

والكفر محلهما القلب ، ولا يعرفون أن الرسول عليه الصلاة والسلام منع المسلمين من اتهام أحد بالكفر[45] فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ : " أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا[46]"
إن مفهوم المجتمع المدني يعني في تصور النخبة التي ترفعه شعارا : البديل من المجتمع الذي تهيمن فيه أفكار وتطلعات رجال الدين من جهة ، والبديل من سلطة الدولة الاستبدادية الشمولية من جهة ثانية ، والبديل من النظام القبلي والمجتمع الطائفي الذي تكون فيه الكلمة العليا لشيخ القبيلة ، أو رئيس الطائفة من جهة ثالثة . ومن هنا يقترن مفهوم المجتمع المدني في ذهن النخبة بـ " التحول الديموقراطي " [47].
وفي كثير من الأحيان ، بل وفي غالب الأحيان فإن الخلاف في الرأي يكون نتيجة ضبابية الفهم ، أو نتيجة قيود تجعلنا غير قادرين على تبين أن ما نبدو فيه مختلفين ليس كذلك ، فيما لو نُظر إلى المسألة من زاوية مختلفة إن فكرة الحرية ومفهوم الاختلاف والتعددية هو أساس الدين والليبرالية معا . فالحساب الأخروي في الدين ، وهو من الركائز الأساسية لأي خطاب ديني ، لا قيام له دون حرية ، ودون وجود بدائل وخيارات عديدة لا بد منها لممارسة الحرية ، وعلى هذا الأساس تكون عدالة الحساب .والمجتمع الحديث وما يمثله من دولة ، لا يمكن له أن يستمر ويترعرع ويستقر ، دون الاعتراف بهذه التعددية ، ومحاولة التعامل معها وفق إطار نظري قائم على حرية الاختيار ، إذ بدون حرية من هذا النوع فإن التعددية تنتفي ، وبانتفاء التعددية تنتفي الحرية ، وهكذا . وحين يتخلص العقل من قيوده المختلفة التي تكبله ، فإن كثيرا من الصراعات تنتفي لانتفاء مبررها [48] . إن التحول نحو دولة القانون والإنسان " تمام هذا معنى للدولة المدنية " بحاجة إلى الأمور الآتية : 1- الإرادة السياسية التي تتجه صوب تجاوز كل المعيقات والمشاكل التي تحول دون بناء دولة القانون والإنسان ؛ فالإرادة السياسية بما تعني من قرار صريح وعمل متواصل ومبادرات نوعية وتطوير للمناخ والبيئة الاجتماعية والثقافية ، هي من العوامل الأساسية للتحول نحو دولة القانون والإنسان .
2- تحرير المجتمع المدني ورفع القيود عن حركته وفعاليته . فرفع القيود عن نشاطات مؤسسات المجتمع المدني ، يعد من الأمور الهامة التي تسهم في تعزيز الأمن الاجتماعي ، والمحافظة على الاستقرار السياسي ؛ فمؤسسات المجتمع المدني ليست بديلا من الدولة ، ولا تستهدف في أنشطتها إضعاف الدولة ، بل هي مساند حقيقي ومؤسسي للدولة ، فالدولة بحاجة لجهد مؤسسات المجتمع المدني ، كما أنه لا يقوم للمجتمع المدني قائمة بدون دولة مستقرة وثابتة . فالدولة حاضنة وراعية وضامنة لعمل مؤسسات المجتمع المدني وهياكله ، فالحاجة متبادلة ، والأدوار والوظائف متكاملة.
فالدولة التي لا تحترم حقوق الإنسان ، وتتجاوز الدستور والقانون لأتفه الأسباب ، هي الدولة التي أخفقت في مشروعات التنمية والبناء الاقتصادي ، وهي التي انهزمت أمام التحديات والمخاطر الخارجية[49] .

الفرع الثاني : الإصلاح وأثره في الدولة المدنية .

إن الإصلاح الديني الذي تظهر ضرورته ، وتُسْتَشْعر أهمية تجاوز الكثير من معوقات تقدمه لا يعني رفض قيم الدين، أو الخروج عن ضوابطه ومتطلباته . وإنما يعني إعادة تأسيس فهمنا للدين بعيدا عن الأحادية في التفكير والقشرية في الفهم ، والتعامل مع الاجتهادات الإنسانية في فهم الدين بعيدا عن التقديس الأعمى ، أو مفهوم الحقائق المطلقة . بل هي أفهام مرتبطة بزمان ومكان محددين ، وعلينا فهم هذه الاجتهادات واحترامها ، ولكن دون إلغاء عقولنا أو التعامل مع تلك الاجتهادات وكأنها نصوص خالدة لا تقبل المناقشة والجدل والحوار .
فبدون تحرير وعينا وفهمنا من عوائق الجمود والحرفية والتأخر ، لن نتمكن من الولوج في مشروع التقدم والتطور الإنساني والحضاري[50] .
لذلك فإن الإصلاح الديني ، وتجاوز الفهم الأحادي ، والمتعسف لقيم الدين من الضرورات القصوى ،التي تؤهلنا لبناء واقع مجتمعي جديد . فالكثير من متطلبات التقدم وعوامل الرقي ، لا يمكن القبض عليها اجتماعيا ، بدون عملية الإصلاح الديني ، التي تحرر الفهم والرؤية من الجمود والقشرية ، وتعيد صياغة الوعي على أسس القيم الحضارية التي نادى بها الدين ، وعمل من أجلها أهله عبر المسيرة التاريخية[51] .
ويطرح البعض فكرة أن قوة الليبرالية تكمن في كونها تقوم على فكرة محورية معينة هي فكرة التسامح والتعايش ، بين مختلف الأيدولوجيات والاتجاهات والنظرات . كما أنها مؤطرة للتعددية الاجتماعية وحركتها " المجتمع المدني "، فالليبرالية تقوم على مفهوم جوهري رئيسي هو الحرية ؛ والحرية الفردية تحديدا ، فالفرد وحرياته هو حجر الزاوية في

---

[45] انظر : البنا ، رجب ، الأمية الدينية والحرب ضد الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997، ص77 – 79 .
[46] البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري(تـ 256هـ) الجامع الصحيح ، دار الشعب – القاهرة ، ط1 ، 1987، ح 6104، باب من لا يواجه الناس بالعتاب ، ج8 ، ص32 .
[47] انظر : الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، ص179.
[48] انظر : الحمد ، تركي ، الإسلام المعاصر والديمقراطية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، 2004م ص 49-50.
[49] انظر : محفوظ محمد ، تحرير الديني الدولة المدنية طريقا ، مؤسسة الانتشار العلربي ، ط1 ، 2010 ، ص 144-146.
[50] محفوظ ، محمد ، الحرية والإصلاح في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ، 2005، ص37.
[51] محفوظ ، محمد ، الحرية والإصلاح في العالم العربي ،ص38.

البناء الليبرالي . والحديث عن الفرد وحرياته وحقوقه يقود إلى الحديث عن مفهوم الدولة الحديثة في مقابل الدولة التقليدية ، حيث الفرد – المواطن هو حجر الزاوية في هذا المفهوم ، ومن ثم فإن حقوقه وحرياته وواجباته تشكل الإطار الدستوري المُنظم لهذه الدولة . بدون مفهوم المواطن والمواطنة الخالصة ، أي : دون أن تكون هذه المواطنة متعلقة بالعرق أو الدين أو أي إضافات أخرى إلى الجوهر الفردي للمواطن . وبدون ذلك الإطار الدستوري الذي ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفق قاعدة الحقوق والواجبات ، فإنه لا دولة حديثة مهما كانت الحداثة مدعاة .فمشكلة الأيدولوجيات الأخرى وخاصة تلك الكبرى التي عرفها التاريخ ، تكمن في كونها نافية لبقية الأيديولوجيات ، أما الليبرالية فهي نظريا وعلى الأقل إيديولوجيا حقيقتها المطلقة هي أنه لا يوجد حقيقة مطلقة ، أي أنها تبقى نصا مفتوحا ، على عكس النصوص المغلقة في بقية الأيديولوجيات المغلقة ، لذلك انتصرت الليبرالية في صراعها مع بقية الأيديولوجيات[52] .

أما الإصلاح السياسي الذي ينبغي على الدولة أن تنخرط به ، وتعمل على الالتزام بمقتضياته ومتطلباته ، فإنه لا يتحقق دفعة واحدة ، وإنما هو بحاجة إلى مدى زمني وخطط استراتيجية ومرحلية حتى تنقل الواقع من حال إلى حال . ولا بد أن ندرك أنه كما أن الإصلاح لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة ، كذلك لا يمكن ولاعتبارات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية واستراتيجية ، أن تتراخى إرادة الإصلاح أو تتراجع عن مقتضياته ومتطلباته . فالإصلاح السياسي أضحى ضرورة ماسة ليس للشعب فقط ؛ بل هو ضرورة ملحة قبل كل شيء للحكومات . والذي يقود للفوضى ليس الإصلاح ، وإنما استمرار الفساد والاستبداد السياسي ، والإصلاح السياسي الذي ينشد الحرية ، وصيانة حقوق الإنسان واحترام الخصوصيات الثقافية لكل مكونات المجتمع ، هو السبيل لتجاوز كل المخاطر وتحديات المرحلة ، وهو الخيار الأسلم للحفاظ على الأمن وصيانة الاستقرار السياسي والاجتماعي [53].

إن الإصلاح السياسي والديموقراطي ، لم يعد اختيارا يمكن الأخذ به الآن أو تأجيله ؛ بل صار ضرورة للتعامل مع القواعد التي تجرى صياغتها للعلاقات الدولية ، والتي جعلت القوى الكبرى بما فيها الولايات المتحدة وأوروبا والمنظمات الدولية ، المعنية بالأمر العالمي تعتبر أن غياب الديموقراطية الكاملة والحقيقية في أي دولة – خاصة في العالم العربي – يشكل مصدر تهديد رئيسيا لأمنها القومي ، وللأمن العالمي .

لقد استقر العالم الآن على اعتبار الديموقراطية هي محور فكر التغيير ، ليس فقط كضمانة للأمن العالمي وأمن الآخرين ، بل أيضا لكونها الصيغة الصالحة في هذا العصر ؛ لضمان قيمة الدولة ونفوذها ، ومكانتها الدولية ، من حيث إنها الطريق الوحيد الآن إلى امتلاك القدرة الاقتصادية التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة والتأثير على ميزان القوى علاقات الدول ببعضها ، وإسهام الدولة في التقدم العالمي – اقتصادا وعلما وثقافة – وتجديد الشعور بالانتماء والمبالاة والارتقاء بقدرات البشر داخل الدولة ، وخلق مجتمع يتمتع بالحيوية السياسية والاجتماعية ، وإيجاد جميع أسباب تحقيق النهضة . وهو ما يعني أن الديمقراطية لم تعد مجرد اختيار لشكل نظام سياسي ، لكنها صارت ضرورة أمن وبقاء ووجود[54] .

وتتجلى النية لإرادة الإصلاح السياسي المنضوي في ظل الدولة المدنية بالآتي :

1- حماية حقوق الإنسان وصيانتها من كل المخاطر والتهديدات وعدم الاكتفاء بالقول النظري ، وإعادة الاعتبار إلى مفهوم المواطنة ، والالتزام بمقتضياتها ومتطلباتها القانونية والحقوقية والسياسية .
2- إصلاح المؤسسات القضائية ، وتطوير أنظمتها وهياكلها وأدائها ، حتى يتسنى لها ممارسة دورها ووظيفتها القانونية على أكمل وجه . وذلك لأن الظلم القضائي بكل أشكاله ، يساهم في بروز ظاهرة التطرف في المجتمع . فعد استقلال المؤسسات القضائية يدفع المتضررين من المواطنين إلى الاعتقاد بغياب المؤسسات الرسمية ، التي تحافظ على الحقوق العامة والخاصة ، وتدافع عن العدالة ، وتمنع عمليات التجاوز والتعسف من أي مصدر كان فيبقى خيار التطرف وفق المنظور السوسيولوجي ، الخيار الوحيد لرد الاعتبار أو الحقوق أو الاقتصاص من الظالمين .
3- إشاعة ثقافة التسامح والحوار وحسن الظن والعفو واحترام الرأي الآخر ، والعمل على نبذ كل اثقافات التي تشرع للتطرف والعنف ، وذلك لأنه لا يمكن أن تقاوم التطرف ، إلا بثقافة مجتمعية تعلي من شأن الحوار وتعتبره فريضة اجتماعية وأخلاقية وسياسية ، وأنها وسيلة ضبط الاختلافات . وتعتبر التسامح والمساواة وتكافؤ الفرص من الحقائق الاجتماعية التي ترسي دعائم الاستقرار والسلم الاجتماعي [55].
4- بناء الوعي الاجتماعي والسياسي على أسس العدالة والمساواة وحقوق الإنسان ، وتجاوز كل أشكال الوعي الاجتماعي والسياسي المشوه . الذي يبرر استخدام القهر ويسوغ ممارسة الاستبداد ، ويقبل بتأجيل مشروع حقوق الإنسان وامتهان كرامته .

---

[52]انظر : الحمد ، تركي ، الإسلام المعاصر والديمقراطية ،2004م ص 31 -33 .

[53] محفوظ محمد ، تحرير الديني الدولة المدنية طريقا ، ص 17-19.

[54]الغمري ، عاطف ، الإصلاح السياسي من أين يبد، ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، ط1، 2008، ص 81 – 82 .

[55] انظر : محفوظ ، محمد ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية ، ص 69 – 70 .

إن الذي ساعد بشكل مباشر في تغول الأنظمة الاستبدادية الشمولية في العديد من الدول والمجتمعات ، هو الوعي الاجتماعي والسياسي المشوه ، الذي لم يتعامل بفعالية وصدق مع مشروع الديموقراطية ، وحقوق الإنسان. إن هذا الوعي الممسوخ الذي يرحب بالاستبداد السياسي مادامت السلطة في يده ، ويتجاوز عن الكثير من الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات السياسية وحقوق الإنسان ، هو أحد المسؤولين المباشرين عن تردي أوضاعنا ، وتدهور استقرارنا السياسي .

5- وحاجتنا إلى الثقافة السياسية الجديدة ، تنبع من حاجتنا إلى بناء وعي اجتماعي وسياسي جديد ، يمارس القطيعة بكل مستوياتها مع الديكتاتورية والاستبداد وكل مسوغات تعطيل مشروع الحريات السياسية والديموقراطية الشاملة . ويبني هذا الوعي الجديد حقائق العدالة والمساواة وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة واحترام حق التعبير والاختلاف ، وصياغة الواقع كله وفق مقتضيات الديموقراطية وحقوق الإنسان [56] .

الخاتمة وفيها أهم النتائج :

- لا يوجد في الإسلام سلطة دينية خاصة ، ولا سلطة روحية خاصة ، وفي الدولة الإسلامية لا سلطة إلا لسلطة الدولة ، وهي سلطة مدنية بشرية ، وليست سلطة دينية ولا إلهية .
- االديموقراطية ، ولا العقلانية يعنيان بصورة من الصور استبعاد الدين .
- إن التمسك بمبدأي الديموقراطية والعقلانية ، بدلا من شعار العلمانية ، وإحلال الإسلام المكانة التي يجب أن يحتلها في النظرية والممارسة ، تلك من جملة الأسس التي يجب أن تنطلق منها عملية إعادة بناء الفكر العربي .
- يقر الإسلام بانفتاح المجتمع الإسلامي على المنتجات الحضارية للمجتمعات الأخرى من دون حساسية مسبقة ، على أساس هضم وتمثيل المنتوج الحضاري القادم من بيئة حضارية ، وتوطينه في البيئة الحضارية الإسلامية .
- ينتهي الأمر بإقامة الدين إلى إقامة الحياة المجتمعية للإنسان على أساس ما جاء به الدين من الهدي ، وأما ماسكت عنه من شؤون هذه الحياة فهو أمر متروك للإنسان ، وهذا هو معنى الدولة الإسلامية ، إنها كيان سياسي يقيمه المسلمون على أساس الدين . لكنها ليست دولة فوق – بشرية ، إنها تأخذ من الدين ما جاء به، وأما ماسكت عنه من أمور هذه الدولة فيعود إلى المسلمين أمر القيام به.
- إن التحول نحو دولة القانون والإنسان بحاجة إلى الإرادة السياسية التي تتجه صوب تجاوز كل المعيقات والمشاكل التي تحول دون بناء الدولة المدنية ، وتحرير المجتمع المدني ورفع القيود عن حركته وفعاليته.

قائمة المراجع :

- البنا ، رجب ، الأمية الدينية والحرب ضد الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997م.
- الجابري ، د. محمد عابد ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، 2005م
- حبيب ، كمال السعيد ، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى نهاية الدولة العثمانية ، مكتبة مدبولي ، 2002 م.
- الحمد ، تركي ، الإسلام المعاصر والديمقراطية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، 2004م .
- الشابندر ، غالب ، أسس أولية لتعزيز الحرية الإسلامية ، من كتاب الإسلام المعاصر والديمقراطية .
- عبد الجبار ، محمد ، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، دار الفكر ، ط1 ، 1999م .
- عمارة ، محمد ، العرب والتحدي ، دار الشروق ،ط1، 1991.
- عيد ، عبد الرزاق ، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام ، دار الفكر ، ط1 ، 1999م.
- الغمري ، عاطف ، الإصلاح السياسي من أين يبدء ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، ط1، 2008 م.
- فحص ، هاني ، الإسلام والديمقراطية من كتاب الإسلام المعاصر والديمقراطية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، 2004م .
- محفوظ محمد ، تحرير الديني الدولة المدنية طريقا ، مؤسسة الانتشار العلربي ، ط1 ، 2010 م .
- مشاقبة ، أمين والمعتصم بالله علوي ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد "إطار نظري" ط1 ، عمان .
- ملكيان ، مصطفى ، تجاذبات العلاقة بين الإسلام والليبرالية من كتاب الإسلام المعاصر والديمقراطية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، 2004م .
- مهنا ، فريال ، لا ديمقراطية في الشورى ، دار الفكر ، ط1 ، 2003م .
- ناصر ، إبرايم ، التربية المدنية (المواطنة) ، مكتبة الرائد العلمية ، عمان ط1 ، 1994م.

---

[56] محفوظ ، محمد ، الحرية والإصلاح في العالم العربي ، ص129.

References

Abdel Jabbar, Mohammad, Islam and Democracy in the Battle of Civilizational Construction ar., Dar El-Fikr, 1st ed., 1999.

Al-Banna, Rajab, Religious Illiteracy and the War on Islam ar., General Egyptian Book Organization, 1997.

Al-Ghamri, Atef, Political Reform, Whence does it Start ar., NahdatMisr for Printing and Publishing, 1st ed., 2008 .

Al-Hamad, Turki, Modern Islam and Democracy ar., Centre of the Philosophy of Religious Studies, 2004.

Al-Jabiri, Dr. Mohammad Abed, Critique of the Need for Reform ar., Centre for Arab Unity Studies, Beirut-Lebanon, 2005.

Al-Shabandar, Ghaleb, Basic Foundations for Promoting Islamic Freedom, from the book entitled "Contemporary Islamic and Democracy".

Amarah, Mohammad, the Arabs and the Challenge, Dar Al-Shurouq, 1st ed., 1991.

Eid, Abdel Razzaq, Democracy Between Secularism and Islam ar., Dar El-Fikr, 1st ed., 1999.

Fahas, Hani, Islam and Democracy, from the book entitled Modern Islam and Democracy, Centre of the Philosophy of Religious Studies, 2004.

Habib, Kamal Al-Said, Minorities and Politics in the Islamic Experience from the Establishment of the Prophetic State until the Demise of the Ottoman State ar., Madbouly Bookshop, 2002 .

Mahfoudh Mohammad, Religious Liberation, State of Medina as a Path, Mu`assassat Al-Intishar Al-Arabi, 1st ed., 2010.

Malkyan, Mustafa, The Push and Pull between Islam and Liberalism ar. from the book entitled Contemporary Islam and Democracy, Center of the Philosophy of Religious Studies, 2004.

Mashaqbeh, Amin and Al-Mu`tassimBillah Alawi, Political Reform and Good Governance, a Theoretical Framework, 1st ed., Amman.

Mhanna, Firyal, No Democracy in Shura ar., Dar El-Fikr, 1st ed., 2003.

Nasser, Ibrahim, Civic Education ar. (Citizenship), Al-Raed Scientific Library, Amman 1st ed., 1994.